



العدد: ٥٠٧١ / ٥ / ٤

التاريخ: ٢٠٢١ / ٢ / ٢

الى / مجلس القضاء الاعلى / مكتب السيد رئيس المجلس
الوزارات كافة / مكتب السيد الوزير
الجهات غير المرتبطة بوزارة كافة / مكتب السيد رئيس الجهة
المحافظات كافة / مكتب السيد المحافظ
امانة بغداد / مكتب السيد الامين

م/ تحليل الاثر التشريعي

تهدي وزارة التخطيط اطيب تحياتها...

نؤكد كتابنا ذي العدد (١٩١٩٤ / ٥ / ٤) في ٢٠١٩/٨/٦ (المرافق نسخة منه ربطاً) والمتضمن نظراً لما تحققه نظرية تحليل الاثر التشريعي في إعداد مشروعات القوانين من مزايا تتمثل بإتساق التشريعات وعدم تعارضها مع بعضها البعض وضمان وحدة التشريع وانطلاقاً من دور هذه الوزارة في ابداء الرأي في التشريعات التي لها علاقة مباشرة بعملية التنمية الشاملة قبل تشريعها إستناداً الى المادة (٣/سادساً) من قانون وزارة التخطيط رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٩ وانسجاماً مع نص المادة (٥/ثانياً) من قانون مجلس الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ التي نصت على (تلتزم الوزارات المختصة او الجهة غير المرتبطة بوزارة بأرسال مشروع التشريع الى الوزارة او الوزارات او الجهات ذات العلاقة لبيان رأيها قبل عرضه على المجلس) يرجى عرض مشروعات القوانين ذات الابعاد التنموية على هذه الوزارة لبيان الرأي بشأنها في ضوء النظرية المشار اليها في اعلاه ، فضلاً عن تزويدنا بالمعوقات التي واجهتكم لتحقيق اهداف خطة التنمية الوطنية (قيماً اذا كان هناك قصور في قوانينكم النافذة) من عدمه.

شاكرين تعاونكم ... خدمة للصالح العام .. مع التقدير.

المرافقات

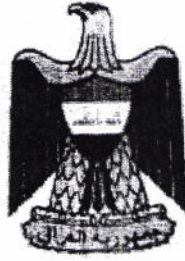
- نسخة من الكتاب المشار اليه انفاً

الدكتور المهندس

أزهار حسين صالح
وكيل الوزارة / وكالة
٢٠٢١/٣/٢

صورة عنه الى :-

- مجلس النواب / مكتب رئيس مجلس النواب / للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير.
- مجلس الوزراء / مكتب رئيس مجلس الوزراء / للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير.
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الأمين العام / للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير .
- النقابات والجمعيات والاتحادات كافة / لنفس الغرض اعلاه .. مع التقدير.
- مكتب الوزير / للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير.
- مكتب الوكيل الاداري / للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير .
- مكتب الوكيل الفني / للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير .
- اجهزة و مركز والهيئة العراقية للاعتماد و دوائر مركز الوزارة / لنفس الغرض اعلاه .. مع التقدير .
- الدائرة الادارية والمالية / قسم تكنولوجيا المعلومات / للتفضل بالاطلاع واجراء اللازم لغرض النشر على الموقع الالكتروني للوزارة ... مع التقدير.
- الدائرة القانونية / قسم التشريعات مع الاوليات.



٤٥٢٩
١٩٧٤

جمهورية العراق

وزارة التخطيط

الدائرة القانونية / قسم التشريعات

العدد: ١٩١٩٤ / ٥ / ٤
التاريخ: ٢٠١٩ / ٨ / ٦

٤٣٦٤

إلى / الوزارات كافة / مكتب الوزير
الجهات غير المرتبطة بوزارة كافة / مكتب رئيس الجهة
مجالس المحافظات كافة / مكتب رئيس المجلس
المحافظات كافة / مكتب المحافظ
امانة بغداد / مكتب الامين
م / تحليل الأثر التشريعي

٧ / ٢١

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها...

نظراً لما تحققه نظرية تحليل الأثر التشريعي في إعداد مشروعات القوانين من مزايا تتمثل بتساق التشريعات وعدم تعارضها مع بعضها البعض وضمان وحدة التشريع وانطلاقاً من دور هذه الوزارة في ابداء الرأي في التشريعات التي لها علاقة مباشرة بعملية التسمية الشاملة قبل تشريعها استناداً الى المادة (٣ / مائتاً) من قانون وزارة التخطيط رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ وانسجاماً مع نص المادة (٥ / ثانياً) من قانون مجلس الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ التي نصت على (تلتزم الوزارة المختصة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة بإرسال مشروع التشريع الى الوزارة او الوزارات او الجهات ذات العلاقة لبيان رأيها قبل عرضه على المجلس) يرجى عرض مشروعات القوانين ذات الأبعاد التنموية على هذه الوزارة لبيان الرأي بشأنها في ضوء النظرية المشار إليها في اعلاه للتعامل بالاطلاع... مع التقدير.

د. نوري صباح الدليمي
وزير التخطيط
٢٠١٩/٧/

السيد الوزير المحترم

- مجلس النواب / الامانة العامة / مكتب الامين العام / للتعامل بالاطلاع .. مع التقدير.
- مجلس الوزراء / مكتب رئيس مجلس الوزراء / للتعامل بالاطلاع .. مع التقدير.
- مجلس القضاء الاعلى / مكتب رئيس المجلس / للتعامل بالاطلاع .. مع التقدير.
- الامانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الامين العام / للتعامل بالاطلاع .. مع التقدير.
- مكتب الوزير / للتعامل بالاطلاع .. مع التقدير.
- مكتب الركن الاداري / للتعامل بالاطلاع .. مع التقدير.
- مكتب الركن الفني / للتعامل بالاطلاع .. مع التقدير.
- مكتب المفتش العام / للتعامل بالاطلاع .. مع التقدير.
- اجهزة و تشكيلات و دوائر مركز الوزارة / للتعامل بالاطلاع .. مع التقدير.
- شعبة الاضمة للتعامل بالاطلاع و اجراء اللازم و لغرض النشر على الموقع الالكتروني لوزارة .. مع التقدير.
- الدائرة القانونية / قسم التشريعات مع الاوليات.
- بعثكم مراسلتاً على البريد الالكتروني legal.contract@mop.gov.iq او legal.dg@mop.gov.iq

بسم الله الرحمن الرحيم
للتفضل بالاطلاع والتوقيع